المؤتمر الدوليّ الأوّل حول التصحّر في لبنان

الجامعة اللبنانيّة- كليّة الزراعة

كلمة نقيب المهندسين في بيروت- المهندس ايلي بصيبص

١٧ حزيران هو اليوم العالميّ لمكافحة التصحر، وفي هذه المناسبة، نهنّئ كلّ من وزارة الزراعة ومؤسسّة الجهاد وكليّة الزراعة في الجامعة اللبنانيّة على تنظيمهم في هذا التاريخ المؤتمر الدوليّ الأوّل حول التصحّر في لبنان.

قديما نظرنا إلى مشكلة التصحّر على أنها في مكان آخر وبعيدة كلّ البعد عن لبنان، وضع المسؤولون رأسهم في الرمال وتلهوا في صرف الأموال من دون النظر إلى ما يهدّد الإنسان بحياته وحياة أبنائه. فالسياسات المتبعة لأعوام طويلة والتلهي بالقيل والقال السياسيّ، أغرق لبنان في الديون من دون اعتماد خطّة لمواجهة خطر التصحّر.

في لبنان، ١٢% من المساحة العامّة لا تزال خضراء في حين كانت هذه المساحة ٣٥% في العام ١٩٦٠. أيضا، ٨ مليار متر مكعّب من المياه تهبط سنويّا في بلدنا، نستعمل منها مليارا واحدا ونهدر ٧ مليارات، إضافة إلى أنّ٥، ٥ مليون متر مربّع من مساحة لبنان تدمّرها الكسّارات.
هذه عيّنة ممّا يعيشه وطن أخضر يسلك طريق التصحّر...

مقالع وكسّارات، ادارة سيّئة للمياه، حرائق غابات وأحراج... هي مشاهد يتخبّط فيها لبنان، مصحوبة بتدهور مستمرّ للموارد الطبيعية والاراضي، ما يهدد الحياة البشرية

ويخلّ بالأمن الغذائي ويجعل من الصعب الحصول على المياه ويفاقم من توسع الفقر ونزوح المواطنين من الأرياف إلى المدن.

وعلى الصعيد الزراعي، نشهد تقلّصا في المساحات الزراعية بسبب الزحف العمراني وتناقص في المساحات الحرجية بسبب القطع الجائر والامتداد الإسمنتي، إضافة إلى الحرائق المقصودة وغير المقصودة التي تقلص مساحة الغطاء الأخضر ما يهدد في اندثار الثروة الحرجية ويقضي على التوازن الطبيعي ويتسبب بزحف صحراوي ليزيد في مساحة الأراضي الجرداء.

فلقد خسر لبنان خلال ٢٤ سنة مضت (١٩٦٥ ـ ١٩٨٩) ثمانية الاف هكتار من الغابات. هذا عدا ما خسره خلال السنوات الماضية بفعل الحرائق غير البريئة والحرائق التي سببها العدوان الاسرائيلي عام ٢٠٠٦ اضافة الى الحرائق التي ضربت لبنان عام ٢٠٠٧.

وبالنسبة الى نقابة المهندسين، فهي تلتزم من خلال سياستها " الخضراء" مكافحة التصحّر، وهي تدعم في هذا الاطار مشروع أرز للأبنية الخضراء الذي هو ثمرة جهد وعمل مجلس لبنان للأبنية الخضراء. فالنقابة باختصار تعزّز " الثقافة الخضراء" من أجل كوكب أكثر أمانا.

ومن التدابير التي تقترحها النقابة زيادة المساحات الخضراء على الطرقات، وفي الأبنية الفرديّة. والعمل عموما على مراقبة الأحراج من خلال تعيين مراقبين خاصّين يسهرون على حمايتها وتسيير دوريّات تمنع حرق الأشجار وقطعها.
ونسأل في هذا الإطار لماذا نصرف الأموال في كلّ اتّجاه وننتظر من يهبنا طائرة لمكافحة الحرائق؟ لم لا نخصصّ في موازنتنا العامّة أموالا لشراء طائرات نحمي بها أحراجنا؟

ونقترح أيضا إعادة النظر في نوع الزراعات الملائمة للبنان الذي شهد تغييرات جوهريّة من ناحية التربة والمناخ والشحّ في المياه.
ومشكلة الشحّ في المياه تدفعنا إلى استحداث خطّة للمحافظة على المياه المتوفرة وترشيد استخدامها، إلى جانب إنشاء سدود للمياه والمحافظة على المياه الجوفيّة من التلوّث كونها تشكل الكنز المائيّ الأكبر، على أن يتزامن ذلك مع استحداث طريقة متطوّرة للريّ.

ويبقى من المهمّ إيجاد مصادر نظيفة للطاقة وترشيد استخدامها علما أنّ ٤٠% من فاتورة الطاقة تعود إلى الإنارة المنزليّة.
ويبقى أنّ قطاع النقل ينتج عنه تلوّث واستهلاك للطاقة، ما يفرض إعادة النظر في مختلف جوانبه وتطويره والتخفيف من حدّة التلوّث الناتج عنه.

ولأنّ التصحّر يجلب المزيد من التصحّر، نحن نلتزم في نقابة المهندسين الحفاظ على البيئة ومكوّناتها قولا وفعلا، حتّى أنّ العمران نحوّله إلى أخضر، فكيف بالحريّ ما هو أخضر...
ونؤكد في هذا الاطار على دور المهندسين الزراعيّين الذين يعزّزون ثقافة زراعة الأشجار، مطالبين بتكثيف جهود تحديث الزراعة وتنمية قدرتها الإنتاجية والتنافسية، وصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة.

ولأنّ " الحفاظ على الأراضي والمياه يساوي تأمين مستقبلنا المشترك" حسب الامانة العامة لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر، واجبنا كلبنانيّين أن نعتمد برنامجا وطنيّا شاملا يشملنا جميعا لعلنا نستعيد لبنان الأخضر من أيادي صحراء تكاد تكون عالميّة.